

زاد بنسبة 24 بالمئة خلال العام الحالي مقارنة بالماضي.. ومشاركة عراقية مميزة في معرض الزهور

وزير السياحة لـ«الوطن»: تطور لافت في القدوم السياحي العراقي إلى سورية

محمد منار حميجو



أكد وزير السياحة محمد راسي مرتيني في تصريح لـ«الوطن» أن هناك تطوراً لافتاً في القدوم السياحي العراقي إلى سورية، كما شفا أنه من بداية العام وحتى الشهر الخامس زادت نسبة القدوم ما بين 23 إلى 24 بالمئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، مشيراً إلى أن عدد الزائرين القادمين من العراق خلال فترة عيد الأضحى المبارك بلغ 13700 زائر. والتقى أمس مرتيني القائم بأعمال السفارة العراقية بدمشق ياسين شريف الحجيبي والوفد العراقي المشارك في معرض الزهور الدولي ممثلاً بأمانة بغداد، ومجموعة من الشركات والمشاتل الخاصة من عدة محافظات عراقية، وذلك في مبنى وزارة السياحة.

الحجيبي: زيادة المشاركات العراقية في العام القادم

وأشار مرتيني إلى المشاركة المميزة من الجانب العراقي في معرض الزهور في دورته الحالية من عدة محافظات عراقية يترأسها وفد رسمي من أمانة بغداد، مؤكداً أنه تمت المطالبة بأن يكون هناك جناح دائم لأمانة بغداد في المعرض أسوة بالجناحة التابعة مثلاً لمحافظة دمشق ووزارتي الزراعة والسياحة، مضيفاً: تم وعدهم بأن يتم دراسة هذا الطلب مع محافظة دمشق. ولغت مرتيني إلى أنه تم الحديث خلال الاجتماع عن التطور اللافت في القدوم العراقي بكل الأنماط في السياحة الثقافية والدينية والترفيه والعلاجية والتسوق.

مشيراً إلى أن العائلات العراقية القادمة إلى سورية تزداد يوماً بعد يوم، وبين أنه تم التطرق أيضاً إلى بعض الملاحظات على المعايير الحدودية مع العراق «بإكمال القائم، بأنها بحاجة إلى تطوير حتى تتناسب مع الأعداد الكبيرة القادمة عبر البر، مشيراً إلى أنه تم وعد الوفد العراقي بنقل هذه الملاحظات إلى الجهات المعنية، مضيفاً: إنه تم التأكيد للوفد أن رئيس مجلس الوزراء وجه الوزارات المعنية في العام القادم.

لزيرة كل المعايير الحدودية للارتقاء بعملها وتطوير خدماتها حتى تتناسب مع ازدياد حركة القدوم إلى سورية الحالية والمتوقعة وتخصصاً من الدول العربية وأبرزها من العراق التي تعتبر الشريك الإستراتيجي ولأبرز لقطاع السياحة. ولغت مرتيني إلى أنه يتم التخطيط لعقد ورشة قبل نهاية العام الحالي بين مكاتب السياحة السورية والعراقية لتطوير السياحة البيئية، مشيراً إلى العمل على تقديم المزيد من التسهيلات للقادمين والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لهم. وفي السياق كشف مرتيني أنه خلال هذا العام ارتفع عدد القادمين السوريين في السنة بنسبة 17 بالمئة مقارنة عن ذات الفترة من العام الماضي، مشيراً إلى أن هناك قدوماً جيداً للمغتربين السوريين خلال هذا الصيف، وبالتالي فإن النشاط لافت.

السكرتيرة الأولى في سفارة السويد في سورية: العمل عبر القنوات الرسمية الدولية الممكنة لتخفيف معاناة السوريين

محافظ الحسكة: تحييد محطة «علوك» عن الصراعات السياسية في المنطقة

إلى الحسكة - دحام السلطان

بين محافظ الحسكة لؤي محمد صيوح خلال لقائه السكرتيرة الأولى في سفارة السويد لينا فضالي، ونائب ممثل منظمة اليونيسيف في سورية ميوه نيموتو حجم الاحتياجات الضرورية الملح والمطلوبة اليوم على قائمة الأولويات أمام المحافظة، الذين يعيشون ظروفاً معيشية استثنائية وكارثية قاهرة، في ظل وجود الاحتلال الأمريكي والتركي وممارساتهما التعسفية وموصلتهما أتباع أساليب التصنيق والحصار بحق أبناء المحافظة.

وأشار المحافظ إلى أهمية هذه الزيارة المبنيّة على ضرورة اطلاع ومشاهدة وفد سفارة السويد على الواقع الحياتي الذي يعيشه الأهالي بالمحافظة، من أجل العمل على نقل المعاناة كما هي، في ظل الدور المحوري الذي تنتهجه دولة السويد باعتبارها عضواً في الاتحاد الأوروبي وداعة للجهود الإغاثية الأمامية ذات الطابع الإنساني، من أجل التخفيف ورفع جزء من المعاناة الإنسانية التي يعيشها أبناء محافظة الحسكة. واستعرض صيوح حجم المعاناة القاهرة التي يعيشها الواقع المائي في المحافظة في ظل استمرار المحتل التركي بالاستيلاء على محطة مياه «علوك»، التي تعتبر مصدر مياه الشرب الوحيد الذي يخدم أكثر من مليون إنسان في مدينة الحسكة وضواحيها وريفها الغربي، وقيامه بمنع تشغيلها وحرمان مواطن الحسكة من حقه في الحصول على مياه الشرب، مشيراً إلى الجهود الحكومية المنفذة بالتعاون مع المنظمات الدولية التي تبذل كل ما في جعبها لتأمين ما أمكن من مياه الشرب في ظل الحاجة إليها التي تفوق كمية 70 ألف متر مكعب يومياً، وما يمكن تأمينه لا يتجاوز 3 آلاف متر مكعب في أفضل الأوقات.

وأشار إلى أن هذا الواقع يفرض على المجتمع الدولي الضغط على المحتل التركي لرفع يده عن محطة علوك، والعمل على دعم الجهود الحكومية وبعض المنظمات الدولية لتحديد محطة علوك عن الصراعات السياسية الدائرة في المنطقة بشكل كامل.

وأشار المحافظ إلى حجم الصعوبات التي يشهدها الواقع التعليمي الصعب، الذي يعانيه أطفال محافظة الحسكة ونوومهم في ظل خروج أكثر من ألفي مدرسة عن الخدمة وحرمان الآلاف من التلاميذ والطلاب من حقهم في التعليم عبر مناهج وزارة التربية المعتمدة في الجمهورية العربية السورية، مبيّناً أنه رغم هذا الواقع إلا أن هناك بعض المدارس مستمرة بإدء دورها التربوي من خلال الاستمرار بالتعليم عبر



مناهج وزارة التربية، وهو ما خلق ضغطاً كبيراً على مدارس وزارة التربية ومعاناة الأهالي الكبيرة الذين يصرون على الاستمرار بتعليم أبنائهم وفق المنهاج التربوي الحكومي، وهذا ما ينطبق على الشأن الصحي، في ظل خروج مشافي القطاع العام والمراكز الصحية الحكومية عن الخدمة وعن يد الدولة بالحفاظ، مبيّناً حجم الجهود الحكومية المبذولة في وصول الخدمة الطبية إلى كل شبر في المحافظة وتقديم اللقحات الطبية الدورية والضرورية المطلوبة للأطفال، والخدمات الصحية المختلفة الأخرى للأهالي. ولغت إلى أهمية تفعيل الدور الذي تلعبه دولة السويد

في التواصل مع كل الأطراف الدولية، لتحديد محطة علوك عن الصراعات السياسية في المنطقة، والعمل على رفع يد المحتل التركي عنها من أجل تشغيلها المسار الطبيعي، باعتبار السويد دولة سبّاقة في دعم الجهود الإنسانية وعضواً في الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى الاستمرار بتقديم الدم للمنظمات الإنسانية المحافظة لتخفيف معاناة الأهالي، بالإضافة إلى العمل على إعادة المناطق في الخيمات الموجودة في المحافظة إلى دولهم وإعادة تأهيلهم في دولهم والاستمرار بدعم عمل المنظمات الإنسانية في الحسكة لتخفيف من معاناة الأهالي.

وأشار إلى حجم العمل الذي تبتهل منظمة اليونيسيف في المحافظة عبر نوعية المشاريع التنموية والخدمية التي تنفذها وبورها في تخفيف معاناة الأهالي، داعياً إلى ضرورة زيادة الدعم الإغاثي من دولة السويد الذي تقدمه لعمل المنظمة الدولية في الحسكة.

من جانبها أعربت السكرتيرة الأولى لسفارة السويد في سورية عن شكرها لحافظ الحسكة خلال اللقاء، الذي أتاح لها الوقوف على معاناة أهالي محافظة الحسكة والاطلاع على جوانب الاحتياجات الإغاثية الضرورية، مؤكدة على هذه المعاناة لدولتها والعمل عبر كل القنوات الرسمية الدولية الممكنة لتخفيف معاناة السوريين عموماً وأهالي محافظة الحسكة على وجه الخصوص. إضافة إلى زيادة الدعم المائي المقدم لمشاريع المنظمات الدولية في المحافظة، ولاسيما منظمة اليونيسيف.

بدوره عبر نائب ممثل منظمة اليونيسيف في سورية، عن شكره لكل التسهيلات المتوفرة التي تقدمها المحافظة لعمل المنظمة، مؤكداً الاستمرار في تنفيذ المشاريع التي تعمل على التخفيف في عدة جوانب من معاناة الأهالي، وذلك بالتنسيق الكامل مع الجهات الحكومية والشركاء لإعادة تشغيل محطة «علوك» وعودتها إلى الخدمة كما كانت في السابق.

مشروع قرار لرفع أجور الساعات في الجامعات الخاصة

وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: بحث الطاقة الاستيعابية للكلية في «الخاصة» سليمان لـ«الوطن»: ضرورة ان تنعكس الرسوم على الخدمات والقيمة العلمية المقدمة للطالب

هادي بك الشريف



كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي بسم إبراهيم عن دراسة الطاقة الاستيعابية للكلية في جميع الجامعات الخاصة، ليصرا إلى عرضها على مجلس التعليم العالي قريباً، وذلك ضمن إطار التحضير لمفاضلة القبول الجامعي بعد صدور نتائج المناقبة العامة. وترأس إبراهيم ورئيس الاتحاد الوطني لطلبة سورية دارين سليمان أمس، اجتماع رؤساء الجامعات الخاصة، وتم خلال الاجتماع مناقشة الواقع التعليمي في الجامعات الخاصة للعام الدراسي 2024 و2025. كما تمت مناقشة عدداً من المواضيع المتعلقة بشؤون الجامعات الخاصة من الناحية التعليمية والإدارية والوضع الاقتصادي والتشغيلي للجامعات الخاصة ومتطلبات الجامعات الخاصة للنهوض بدورها الوظيفي والمجتمعي.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد إبراهيم أنه يتم النظر بالنفقات التشغيلية والكلف المالية في الجامعات الخاصة، مبيّناً العمل على دعم البحث العلمي فيها والنشر بالمجلات العلمية المحكمة، وخاصة المعايير الدولية المحددة من أجل تحسين ترتيب وتصنيف هذه الجامعات على المستوى الإقليمي والعالمي. وأكد الدور التنموي للجامعات الخاصة وخاصة في المنطقة الجغرافية التي فيها، والعمل على النهوض بواقع العملية

والبحوث العلمي، والمواكبة المنهجية للجامعات الخاصة والعمل لتوفير بيئة العمل المشترك ذات الأهداف المتعلقة بجودة التعليم والاعتماد الأكاديمي، ودراسة الرسوم وفق الرؤى المشتركة بين الوزارة والاتحاد. وتصريح لـ«الوطن»، أكدت سليمان أهمية الوقوف عند واقع الجامعات الخاصة من كافة النواحي، إضافة إلى دراسة الرسوم بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وفي الوقت ذاته مع التكلفة الإنتاجية وتقديرها من قبل هذه الجامعات. وشددت سليمان على ضرورة أن تنعكس الأقساط والرسوم على الخدمات المقدمة للطلاب، وأنها لا تكون متوازنة ومرضية والكلف والمستلزمات الخاصة بها. وأشار إلى أنه بموجب الرسوم المعتمدة حالياً والمقرر رفعها، تقدر تكلفة ساعة الطب البشري بـ47 ألف ليرة، وأجرة الساعة لطب الأسنان بـ42 ألف ليرة، والصيدلة بـ37 ألفاً، والتجميل والغذائية بـ17 ألف، والعلاج الفيزيائية بـ14 ألف ليرة، وكذلك الأمر بالنسبة للعلاج الوظيفي.

أما التمريض فيقدر رسم الساعة بـ60 ألف ليرة، والهندسة المعمارية بـ22 ألفاً، والهندسة المدنية بـ22 ألفاً، والهندسة المعلوماتية والاتصالات والهندسة والروبوت بـ25 ألفاً، وأجرة الساعة لاختصاص الهندسة الطبية بـ20 ألف ليرة، وهندسة الميكاترونك بـ19 ألفاً، والهندسة البرولية بـ17 ألف ليرة، وهندسة الصناعات الكيماوية بـ13 ألف ليرة، والعلوم الإدارية بـ13 ألف ليرة، وكذلك الأمر بالنسبة للتحقيق.

والبحوث العلمي، والمواكبة المنهجية للجامعات الخاصة والعمل لتوفير بيئة العمل المشترك ذات الأهداف المتعلقة بجودة التعليم والاعتماد الأكاديمي، ودراسة الرسوم وفق الرؤى المشتركة بين الوزارة والاتحاد. وتصريح لـ«الوطن»، أكدت سليمان أهمية الوقوف عند واقع الجامعات الخاصة من كافة النواحي، إضافة إلى دراسة الرسوم بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وفي الوقت ذاته مع التكلفة الإنتاجية وتقديرها من قبل هذه الجامعات. وشددت سليمان على ضرورة أن تنعكس الأقساط والرسوم على الخدمات المقدمة للطلاب، وأنها لا تكون متوازنة ومرضية والكلف والمستلزمات الخاصة بها. وأشار إلى أنه بموجب الرسوم المعتمدة حالياً والمقرر رفعها، تقدر تكلفة ساعة الطب البشري بـ47 ألف ليرة، وأجرة الساعة لطب الأسنان بـ42 ألف ليرة، والصيدلة بـ37 ألفاً، والتجميل والغذائية بـ17 ألف، والعلاج الفيزيائية بـ14 ألف ليرة، وكذلك الأمر بالنسبة للعلاج الوظيفي.

مدیر التموین لـ«الوطن»: قدم في خطوط الإنتاج وتكديس الخبز بانتظار المعتمدين

في الرقعة.. الخبز سيئ ونقص في الوزن ومعاملة غير لائقة من معتمدين

إلى محمود الصالح



وردت إلى «الوطن» مجموعة من الشكاوي من أهالي ريف الرقة الحمر الشرقي والغربي حول واقع إنتاج وتوزيع ريق الخبز في تلك المناطق. وأبناء السبخة ومعان والجابر والبوحم، وأغلب سكان الريف الشرقي يشكون من سوء نوعية إنتاج ريق الخبز في مناطقهم، فهو غير ناضج من ناحية ومحروق من ناحية أخرى، لدرجة أنه غير قابل للاستهلاك البشري، مما يضطر الكثير من الناس على حد قولهم في الشكاوي إلى إطعامه للأغنام، والاعتماد على خبز «الصاج» لمن لديه إمكانية ويمتلك القمح لتجدهم، بحيث يتم تجميع رطلات الخبز بعضها فوق بعضها الآخر حيث تخترق طعمه الخبز ورائحته، ولا يمكن استهلاكه بعد ساعة من استلامه.

أهالي في قرية الجابر في الريف الشرقي يقولون: إنهم يحصلون على خبزهم من خلال المعتمدين من مخبز الوحد الذي يبعد عن ريف الخبز بـ30 كم، وسيلة النقل الوحيدة لنقل الخبز هي «الطريجات»، أو عربات الجرارات، وفي وقت لا يبعد مخبز معان عن قرينتهم سوى 4 كم عربيين عن استقبالهم من رفض الصوبين إعطاء أبناء قرية الجابر مخصصاتهم من الخبز من مخبز معان الاجتماعي القريب منهم، كذلك الحال يشكون من نقص وزن رطل الخبز في مخبز الوحد التي لا يتجاوز وزنها في أحسن الأحوال 800 غراماً، في وقت يجب أن تكون 1100 غرام.

ويشكو الكثير من الأهالي بشكل عام من المعاملة غير اللائقة من بعض المعتمدين، والكثير منهم يرمي الخبز للناس أمام بيوتهم في الشمس لساعات طويلة من دون إعلامهم بذلك.

وأشار إلى أن مخبز فخخة هو من المخازن الجديدة، وحماية المستهلك في الرقة عبدالله سليمان في تصريح المواطنين عليه، لكن من غير الممكن أن يقوم هذا المخبز

بكمية مخصصاته من الطحين ومخصصات الخبز الآخر، لأن عملية نقل الخبز من مخبز إلى مخبز آخر بعيد. وأضاف سليمان: نتيجة قلّة عناصر الرقابة التموينية في الريف المحرق والآليات اللازمة حيث لا يوجد سوى خمسة عناصر للرقابة التموينية، تم تشكيل لجان مكاتب في كل قرية وبلدة مهمتها تسمية المعتمدين ومراقبة إنتاج الأفران ونقل كل تقصير في هذا الجانب إلى مديرية التجارة الداخلية لتقوم باتخاذ الإجراءات المطلوبة، لكن هذه اللجان المكاتبية وهم من أبناء تلك القرى لم يقفلوا البنا أي شكوى تتعلق بإنتاج وتوزيع الخبز.

وبين مدير التجارة الداخلية أن كمية الطحين المخصصة للريف المحرق يومياً هي 57 طناً، علماً أن الدراسات المقدمة من البلديات للعدد الفعلي للسكان تشير إلى أن الحاجة الفعلية 61 طناً.

وأشار سليمان إلى أن المشكلة الأساسية في إنتاج الخبز تتمثل في قدم خطوط الإنتاج وتجهيزات المخازن، وعدم قدرة أصحابها على تجديد الخطوط، وكذلك عدم توافر ورش قنبة في الريف المحرق لديها القدرة على إجراء الصيانة للمخازن، مشيراً إلى أن مكاني المخازن في الريف الشرقي يضطرون لأخذ القطع المعطلة إلى دير الزور، وفي الريف الغربي كل عمليات الإصلاح تتم في حلب، وبالتالي تهالك خطوط الإنتاج وارتفاع درجات الحرارة التي تؤدي إلى تغيير مواصفات الخبز الذي يجمع فوق بعضه بانتظار المعتمد ليصلته تؤدي إلى تغيير مواصفات الريقف.

وذكر سليمان على ضرورة أن يمارس كل مواطن بدوره في تعزيز ثقافة الشكاوي، مؤكداً أنه لا يتم إهمال أي شكوى تصل إلى المديرية بل يتم التعامل معها جدياً، مضيفاً: نحن نأهل الناس تتحدث في المجالس وعلى التواصل الاجتماعي، وعندما تطلب منهم تقديم شكوى يتهربون من ذلك.